

أثر الحوكمة المؤسسية على فعالية الامتثال وتقليل المخاطر القانونية: دراسة
ميدانية على الشركات المتوسطة في المملكة العربية

إعداد الطالب:

ناصر بن هلال الحربي

رقم الجامعي (253001868)

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

أولاً: المقدمة

تُعدّ أخلاقيات البحث العلمي من الركائز الجوهرية التي تقوم عليها المنظومة المعرفية الأكاديمية، إذ تشكّل المرجعية القيمية والمنهجية التي تحكم سلوك الباحث في جميع مراحل بحثه، ابتداءً من صياغة التساؤلات البحثية، وانتهاءً بنشر النتائج والتوصيات. وقد أجمعت التعريفات العلمية على أن أخلاقيات البحث تمثل المبادئ والمعايير السلوكية التي ينبغي أن يتحلّى بها الباحث لضمان صدق عمله العلمي واحترام حقوق الأطراف المعنية به.

يُعرّف (Resnik (2020 أخلاقيات البحث العلمي بأنها "منظومة القيم والمعايير التي تنظّم الممارسات البحثية بهدف تحقيق المصلحة العامة، والحفاظ على مصداقية العلم، وصون حقوق الإنسان في السياقات البحثية". وفي السياق ذاته، يذهب (Israel & Hay (2006 إلى أن هذه الأخلاقيات تنبثق من جملة من الالتزامات المهنية والمجتمعية التي تُسبغ على البحث طابعاً من الشرعية والثقة المتبادلة.

وفي ضوء موضوع هذه الدراسة، المتعلق بـ"أثر الحوكمة المؤسسية على فعالية الامتثال وتقليل المخاطر القانونية"، تتجلى أهمية الأخلاقيات البحثية بوجه خاص؛ ذلك أن الموضوع يتناول أطراف متعددة من مؤسسات وأفراد، وبيانات قد تكون ذات طابع حساس أو سري. ومن ثم يهدف هذا التقرير إلى استعراض الأسس الأخلاقية التي توجّه إجراءات البحث، وتحديد الضمانات الكفيلة بصون حقوق المشاركين وضمان نزاهة النتائج.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

لا تقتصر أهمية أخلاقيات البحث العلمي على كونها شرطاً رسمياً تفرضه الجهات الأكاديمية، بل هي في جوهرها ضمانة جوهرية لإنتاج معرفة علمية موثوقة وذات قيمة مضافة حقيقية. ويمكن إجمال أهميتها في المحاور الآتية:

صون موثوقية البحث العلمي وجودة نتائجه

يرتبط احترام المبادئ الأخلاقية ارتباطاً وثيقاً بجودة المعرفة المنتجة؛ فالباحث الذي يتحلّى بالأمانة العلمية ويحرص على الموضوعية يُقدّم نتائج يمكن للمجتمع العلمي الاستناد إليها، بخلاف من يلجأ إلى التحيز أو انتقاء البيانات التي تخدم فرضياته فحسب. ويؤكد (Creswell (2018 أن البحوث التي تُبنى على أسس أخلاقية راسخة تحظى بقبول أوسع في الأوساط الأكاديمية وتُسهم بفاعلية أكبر في تطوير الحقل المعرفي.

حماية المشاركين في البحث

تتيح الأخلاقيات البحثية إطاراً وقائياً يكفل عدم تعريض المشاركين لأي أضرار نفسية أو مهنية أو قانونية نتيجة مشاركتهم في الدراسة. وهذا الاعتبار بالغ الأهمية في سياق بحوث الحوكمة المؤسسية، حيث قد تُفصح استجابات المشاركين عن ثغرات أو انتهاكات داخل مؤسساتهم. وتُلزم موثائق هلسنكي الدولية ومعايير APA كلا الباحثين والمؤسسات الأكاديمية بتوفير هذه الحماية كشرط أساسي للموافقة على إجراء البحث.

ترسيخ الثقة بين الباحث والمجتمع

تُسهم الأخلاقيات البحثية في بناء علاقة ثقة متبادلة بين الباحث والأطراف ذات الصلة، سواء أكانوا مشاركين في الدراسة، أم جهات ممولة، أم مؤسسات مستفيدة من نتائجها. وفي حقل إدارة الأعمال والقانون، يستوجب هذا الحرص على بناء الثقة أن يتسم الباحث بالشفافية في الإفصاح عن مصادر تمويله وعلاقاته بالأطراف المعنية، حتى لا يُرمى بتضارب المصالح.

الإسهام في التنمية المستدامة والمجتمعية

في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي أولت اهتماماً بالغاً بالحوكمة والامتثال المؤسسي، تكتسب البحوث الأخلاقية في هذا المجال قيمة استراتيجية مضاعفة، إذ تُوجّه نتائجها للمساهمة في صياغة سياسات عامة وإصلاحات مؤسسية، مما يعني أن الإخلال بالمعايير الأخلاقية يمس مباشرة جودة هذه السياسات ومصداقيتها.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تستند أخلاقيات البحث العلمي إلى جملة من المبادئ الراسخة التي تُشكّل بمجمها الإطار الأخلاقي للعملية البحثية، ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

الأمانة العلمية (Scientific Honesty)

تعني الأمانة العلمية التزام الباحث بنقل الحقائق كما هي دون تزيف أو تحريف أو إغفال مقصود للبيانات التي تتعارض مع توقعاته. وتشمل هذا المبدأ الأمانة في الاقتباس والعزو، بحيث يُحال كل فكر أو نص إلى صاحبه. مثال تطبيقي: إذا كشفت بيانات الاستبانة في هذه الدراسة أن بعض المستشفيات تفتقر إلى آليات حوكمة فعّالة، فالأمانة العلمية تستوجب الإفصاح عن هذه النتيجة كما هي، حتى وإن كانت لا تتسجم مع الفرضية الأصلية للبحث.

النزاهة (Integrity)

تعني النزاهة تمسك الباحث بقيم الاتساق والصدق في جميع مراحل بحثه، من التصميم المنهجي إلى الحصول على البيانات وتحليلها ونشرها. كما تعني رفض أي تأثير خارجي يُحدث انحرافاً عن المسار المنهجي السليم. مثال: في دراسة تُقيّم أداء الحوكمة في مؤسسات بعينها، تستدعي النزاهة رفض أي طلب من إدارة تلك المؤسسات بحذف بيانات سلبية أو إعادة صياغتها بما يُحسّن صورتها.

الموضوعية (Objectivity)

تعني الموضوعية تجنّب التحيز الشخصي في جمع البيانات وتفسيرها، والسعي إلى تفسيرات متوازنة تراعي كافة الاحتمالات المنطقية. مثال: ينبغي ألا تُفسّر نتائج معامل الارتباط بين الحوكمة المؤسسية ومستوى الامتثال القانوني وفق قناعة مسبقة، بل وفق الدلالة الإحصائية الفعلية للمعطيات.

السرية (Confidentiality)

تستوجب السرية الحفاظ على هوية المشاركين وبياناتهم الشخصية والمؤسسية بعيداً عن أي استخدام غير مشروع أو إفصاح غير مرخص. مثال تطبيقي: تُجمّع بيانات المشاركين من مختلف المستشفيات في هذه الدراسة بصورة مجهلة، ولا تُدرج أسماء الأفراد أو أسماء المؤسسات في التقارير المنشورة.

الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

تعني الموافقة المستنيرة حصول الباحث على إذن صريح وطوعي من المشاركين بعد إطلاعهم إطلاعاً كافياً على طبيعة الدراسة وأهدافها وحقوقهم، وفي مقدمتها حقهم في الانسحاب في أي وقت. مثال: قبل توزيع الاستبانة على العاملين في مستشفيات هيئة الصحة بمنطقة حائل، يُزوّد كل مشارك بوثيقة موافقة مكتوبة تُوضّح الغرض من البحث وأن مشاركته طوعية تماماً.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تتصدّر مشهد البحث العلمي اليوم جملة من الإشكاليات الأخلاقية الحرجة التي تستوجب من الباحث يقظة دائمة واستعداداً للتعامل معها بكل مسؤولية:

الانتحال العلمي (Plagiarism)

يُقصد بالانتحال العلمي الاستيلاء على أفكار الآخرين أو نصوصهم أو بياناتهم دون العزو الصريح إلى مصادرها الأصلية. وتُميّز الأدبيات بين نوعين رئيسيين: الانتحال الحرفي (Copy-Paste) والانتحال بالإعادة الصياغية (Paraphrasing Plagiarism) مثال واقعي: باحث يتضمّن مراجعته الأدبية فقرات بأكملها مأخوذة من رسائل ماجستير أخرى دون إشارة إلى مصادرها، وهو ما يُعدّ انتهاكاً صريحاً لأخلاقيات البحث، وقد يُفضي إلى سحب الدرجة العلمية.

تزوير البيانات وتلفيقها (Data Fabrication & Falsification)

يشمل هذا النوع من المخالفات اختلاق بيانات لم تُجمع فعلياً، أو تحريف بيانات حقيقية لتوافق نتائج مرسومة سلفاً. مثال: باحث يدّعي أنه طبق استبانته على 300 موظف فعلياً، في حين أنه أجرى استيفاء مصطنعاً لعدد من الاستجابات. هذه المخالفة تُلغي مصداقية الدراسة برمتها وتُعدّ جريمة أكاديمية خطيرة.

التحيز البحثي (Research Bias)

يحدث التحيز حين يُصمّم الباحث أسئلة استبانته أو يُحلّل بياناته بطريقة تدعم استنتاجاته المُقرّرة سلفاً، متجاهلاً الأدلة المضادة أو موجّهاً المستجيبين نحو إجابات بعينها. مثال: صياغة عبارات الاستبانة بأسلوب تحريضي مثل "هل توافق على أن الحوكمة السيئة هي السبب الرئيسي للفساد؟" بدلاً من صياغة محايدة.

انتهاك الخصوصية (Privacy Violation)

قد ينجم انتهاك الخصوصية عن الكشف عن بيانات شخصية أو مؤسسية حساسة دون إذن أصحابها، أو من خلال الحصول على معلومات دون إبلاغ أصحابها بكيفية استخدامها. مثال افتراضي: نشر أسماء المديرين الذين أجابوا بأن مؤسساتهم تفتقر إلى سياسات امتثال واضحة، مما يُعرضهم لعواقب وظيفية وقانونية.

تضارب المصالح (Conflict of Interest)

يقع تضارب المصالح حين تتأثر نتائج البحث بعلاقة الباحث المادية أو الشخصية بالموضوع أو الجهات المعنية به. مثال: باحث يدرس فعالية حوكمة إحدى الشركات وهو في الوقت ذاته مستشار قانوني لها؛ وهو ما يُوجب الإفصاح الصريح عن هذه العلاقة أو الانسحاب من الدراسة.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لجان أخلاقيات البحث (IRB)

تضطلع لجان أخلاقيات البحث المؤسسية (Institutional Review Board - IRB) بمهمة مراجعة البحوث التي تشمل مشاركين بشريين قبل الشروع في تنفيذها، للتحقق من سلامة التصميم المنهجي واحترام حقوق المشاركين. وقد باتت أغلب الجامعات السعودية، ومنها جامعة ميثاق، تشترط الحصول على موافقة هذه اللجان شرطاً للبدء في أي بحث ميداني يتعامل مع البشر.

دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA)

يُعدّ الدليل الأخلاقي لجمعية علم النفس الأمريكية (APA Ethical Principles of Psychologists and Code of Conduct) من أبرز المرجعيات الدولية في ضبط السلوك البحثي، إذ يُحدد واجبات الباحثين تجاه المشاركين ومجتمعاتهم ومهنتهم العلمية، ويُلزم بالشفافية الكاملة في جميع مراحل البحث.

إعلان هلسنكي والمعايير الدولية

يُرسى إعلان هلسنكي الصادر عام 1964 والمُحدّث آخر مرة عام 2013 القواعد الدولية الحاكمة للبحث على البشر، ولا سيما مبدأ الموافقة المستنيرة، والتناسب بين المخاطر والفوائد، وضمان رفاهية المشاركين. وعلى الرغم من أن أصله طبيّ، فإن مبادئه تمتدّ لتشمل بحوث العلوم الاجتماعية والإدارية.

دور هذه القواعد في تنظيم العملية البحثية

تُسهم هذه القواعد واللوائح في تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة، أبرزها: توحيد معايير التقييم الأخلاقي للبحوث، وتعزيز المساءلة المؤسسية، وبناء ثقافة بحثية قائمة على الاحترام والمسؤولية. كما أنها تُشكّل ضماناً للباحثين أنفسهم في مواجهة أي ادعاءات تتعلق بالسلوك غير الأخلاقي.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يتناول هذا الجزء أهم الجوانب الأخلاقية المرتبطة تحديداً بدراسة " أثر الحوكمة المؤسسية على فعالية الامتثال وتقليل المخاطر القانونية " في المستشفيات التابعة لهيئة الصحة بمنطقة حائل، مع التركيز على الإجراءات العملية المتخذة لضمان الالتزام الأخلاقي الكامل.

طبيعة موضوع البحث والاعتبارات الأخلاقية المرتبطة به

ينطوي الموضوع على حساسية مزدوجة: فمن ناحية، يتناول ممارسات الحوكمة والامتثال القانوني داخل مؤسسات صحية حكومية، وهي مؤسسات تخضع لرقابة صارمة وتحتوي على معلومات تنظيمية دقيقة. ومن ناحية أخرى، يستهدف استجابات موظفين قد تكشف مواقفهم عن قصور مؤسسي محتمل. لذلك، يقتضى هذا الوضع وضع منظومة متكاملة من الضمانات الأخلاقية لحماية جميع الأطراف.

آليات جمع البيانات وضمان الأخلاقية

اعتمدت الدراسة على الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات، وقد صيغت فقراتها بلغة محايدة تماماً تتجنب التوجيه أو الإيحاء. وقد جرى توزيعها إلكترونياً عبر منصة آمنة لا تُسجل عناوين IP الخاصة بالمشاركين، مما يُعزز من مستوى سرية الهوية. وقبل توزيعها، خضعت لمراجعة لجنة أخلاقيات البحث في الجامعة للتأكد من خلوها من أي عبارات قد تُشكل ضغطاً على المستجيب أو تؤثر في حرية إجابته.

الحفاظ على السرية وحماية البيانات

التزمت الدراسة بمجموعة من الإجراءات التفصيلية لصون سرية البيانات، إذ جرى ترقيم كل استجابة برمز عددي محايد دون أي إشارة تُعرّف بصاحبها. كما حُزّنت البيانات على خادم مشفّر لا يحق الاطلاع عليه إلا للباحث الرئيسي، على أن تُحذف جميع البيانات الخام في غضون خمس سنوات من تاريخ الانتهاء من البحث. فضلاً عن ذلك، لن تشمل التقارير المنشورة أي معلومات تُمكن من التعرف على هوية المستشفيات أو الأشخاص، بل ستُعرض النتائج بصورة مجمّعة ومجهّلة.

إجراءات الحصول على الموافقة المستنيرة

قبل البدء في جمع البيانات، أُعدّت وثيقة موافقة مستنيرة مكتوبة تتضمن العناصر الآتية: شرحاً وافياً لأهداف الدراسة وأهميتها، وتأكيداً على حرية المشارك في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات، وإيضاحاً للطريقة التي ستُستخدم بها البيانات ومن سيطّلع عليها، ومعلومات التواصل مع الباحث للرد على أي استفسارات. ولم تُضمّ أي استجابة إلى قاعدة البيانات الرئيسية إلا بعد التحقق من قبول المشارك للشروط المذكورة.

تقييم المخاطر المحتملة وإجراءات التخفيف

يُستبعد أن تنطوي الدراسة على مخاطر جسدية أو نفسية مباشرة على المشاركين. غير أن ثمة مخاطر محتملة من نوع مختلف، أبرزها: الخوف من انكشاف الهوية في بيئة عمل صغيرة نسبياً، وإمكانية الاستدلال على المؤسسات من تفاصيل تنظيمية محددة. وللتخفيف من هذه المخاطر، اعتمدت إجراءات عدة، منها: استبعاد أي سؤال يتعلق بالقسم أو المستوى الوظيفي المحدد، وجعل المشاركة طوعية بالكامل، وإيضاح أن نتائج الدراسة ستُستخدم لأغراض أكاديمية بحتة ولن تُرفع إلى إدارات المستشفيات.

الأمانة العلمية في استخدام المراجع والاستشهاد العلمي

الترتبت الدراسة بتوثيق جميع المصادر وفق نظام APA السابع، مع التمييز الدقيق بين الاقتباس المباشر وإعادة الصياغة. وقد استُعين بأدوات كشف الانتحال للتحقق من أصالة النص قبل تسليمه. كما أُشير بوضوح إلى أي تعارض بين الدراسات السابقة في مراجعة الأدبيات، مع تقديم تفسيرات متوازنة لهذا التعارض بدلاً من تجاهله أو التحايل عليه.

الأمانة في عرض النتائج والتحليل الإحصائي

عُرِضت نتائج الدراسة بشفافية تامة، بما في ذلك الفرضيات التي لم تُثبت إحصائياً، إذ إن إخفاء نتائج سلبية أو غير دالة إحصائياً يُعدّ نوعاً من التضليل العلمي. وقد رُصدت حدود الدراسة ومحدوديات تعميم نتائجها بصدق وأمانة في المتن الرئيسي للرسالة، وليس في ملاحق ثانوية.

سابعاً: الخاتمة

خلص هذا التقرير إلى أن أخلاقيات البحث العلمي ليست ترفاً أكاديمياً أو التزاماً شكلياً، بل هي الركيزة التي تمنح البحث قيمته وتُكسبه مصداقيته. فالدراسة التي تتجاهل حقوق المشاركين، أو تُشوّه بياناتها، أو تتنحل من غيرها، تُقدّم للمجتمع العلمي وهماً لا معرفة، وقد تُلحق بالمجتمع الأضرار جسيمة إذا ما استند إليها في صياغة سياسات أو قرارات.

وفي سياق دراسة "أثر الحوكمة المؤسسية على فعالية الامتثال وتقليل المخاطر القانونية"، تستلزم الطبيعة الحساسة للموضوع والمؤسسات المعنية به مستوى رفيعاً من الالتزام الأخلاقي، لا يقتصر على الاستيفاء الشكلي لمتطلبات اللجان الأكاديمية، بل يمتد ليُشكّل ثقافة بحثية راسخة تُحرّك سلوك الباحث في كل لحظة من لحظات عمله. ويظل الاستثمار في هذا الالتزام الأخلاقي هو الطريق الوحيد الموثوق لإنتاج بحث يُضيف إلى المعرفة، ويحترم الإنسان، ويُسهّم في مسيرة التنمية المستدامة.

ثامناً: المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الزهراني، عبدالله بن محمد. (2021). الحوكمة المؤسسية ودورها في تعزيز الامتثال القانوني في المؤسسات الصحية السعودية. مجلة الإدارة العامة، 61(3)، 45-78.
- العمرى، فيصل ناصر. (2022). أخلاقيات البحث العلمي في الدراسات الإدارية: مفاهيم وتطبيقات. دار الفكر العربي.
- الحربي، نورة سعد. (2020). النزاهة الأكاديمية وأثرها على جودة مخرجات البحث في الجامعات السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 21(4)، 112-140.
- القحطاني، سالم مسفر. (2023). الإطار القانوني والمؤسسي للحوكمة في ضوء رؤية 2030. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Creswell, J. W. (2018). Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches (5th ed.). SAGE Publications.
- Israel, M., & Hay, I. (2006). Research ethics for social scientists: Between ethical conduct and regulatory compliance. SAGE Publications.
- Resnik, D. B. (2020). The ethics of science: An introduction. Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781003128861>
- World Medical Association. (2013). Declaration of Helsinki: Ethical principles for medical research involving human subjects. JAMA, 310(20), 2191–2194. <https://doi.org/10.1001/jama.2013.281053>
- American Psychological Association. (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). APA. <https://doi.org/10.1037/0000165-000>